



## تقرير المؤتمر:

استكشاف الأبعاد المتصلة بأمن البنية  
التحتية لقطاع النفط والغاز في ليبيا



## نبذة عن مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن

يكرس مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن عمله من أجل تحسين أمن الدول وأمن شعوبها في ظل إطار من الحكم الديمقراطي، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين. ساهم مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن DCAF منذ تأسيسه عام ٢٠٠٠ في جعل السلام والتنمية أكثر استدامة من خلال مساعدته للدول الشريكة والجهات الفاعلة الدولية التي تدعم هذه الدول على تحسين إدارة قطاعها الأمني من خلال إصلاحات شاملة وتشاركية، فالمرکز يعد منتجات معرفية مبتكرة، ويعزز المعايير والممارسات الجيدة، ويقدم المشورة القانونية والسياسية، ويدعم بناء القدرات لكل من أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة في قطاع الأمن سواء كانت من الدول أو غير الدول.

## حقوق التأليف والنشر

نُشر هذا التقرير من قبل مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن DCAF في سويسرا عام ٢٠٢١.

مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن DCAF

ص. ب ١٣٦٠

الرمز البريدي: ١٢١١ جنيف ١

سويسرا

يشجع مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن DCAF على استخدام وترجمة ونشر هذا الإصدار، لكننا مع ذلك نطلب ممن يرغب في ذلك الاستشهاد بالإصدار ونصوصه وعدم تغيير محتواها.

يرجى الاستشهاد بالتقرير على النحو التالي: عماد الدين بادي، وصامويل كونغ، وروبرت ماجي، وجان ميشيل روسو، «تقرير المؤتمر: استكشاف الآثار المترتبة على أمن البنية التحتية للنفط والغاز في ليبيا» (مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن DCAF، ٢٠٢١).

رقم ISBN: 978-9222-592-6

بند إخلاء المسؤولية

الآراء الواردة في هذا الإصدار هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة موقف وآراء المؤسسات المذكورة أو الممثلة في هذا الإصدار.

تأليف: عماد الدين بادي، وصامويل كونغ، وروبرت ماجي، وجان ميشيل روسو

تصميم: Pitch Black Graphic Design

تحرير: أليساندرا ألين

ترجمة: عبد الله الرويشان

صورة الغلاف: Worksite Ltd

## تقرير المؤتمر:

# استكشاف الأبعاد المتصلة بأمن البنية التحتية لقطاع النفط والغاز في ليبيا

عماد الدين بادي، وصامويل كونغ، وروبرت ماجي، وجان ميشيل روسو

## شكر وعرفان

يعبر المؤلفون عن امتنانهم لمساهمات إيهاب عبد القادر، وتيم إيتون، وماري فيتزجيرالد الذين لولا خبراتهم خلال ندوة "استكشاف آثار استخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على حقول النفط الليبية" التي عقدت في الثاني من ديسمبر ٢٠٢٠ لم يكن هذا التقرير ليرى النور. يود المؤلفون أيضًا التعبير عن شكرهم للمدخلات القيمة المقدمة من أمين أيوب وأبيجيل روبنسون خلال الفعالية، بالإضافة إلى إسهامات أرشيبالد غاليت وميرنا أوجامي في صياغة هذا التقرير. وفي الأخير، يود المؤلفون التعبير عن جزيل شكرهم للجهات المانحة للصندوق الاستثماري لشمال إفريقيا TFNA<sup>1</sup>، وكذلك مديرية القانون الدولي في وزارة الخارجية الفيدرالية السويسرية على دعمهم المستمر لعمل مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن DCAF.

## حول المؤلفين

البكالوريوس في العلاقات الدولية من قسم دراسات الحرب من كلية كينجز لندن. تشمل اهتماماتها البحثية إصلاح قطاع الأمن، و شؤون الجماعات المسلحة، وسياسات إعادة الاندماج في بيئات الصراع وما بعد الصراع.

جان ميشيل روسو هو نائب رئيس قسم الأعمال والأمن في مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن DCAF، حيث يقود العمل لتعزيز تنظيم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على المستويين الوطني والإقليمي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكذلك في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. هو أيضًا القائد الاستراتيجي لعمل مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن DCAF بصفته سكرتير متدني وثيقة مونترو ولدعم تنفيذ مدونة قواعد السلوك الدولية لمقدمي خدمات الأمن الخاصة ICoC. عمل أيضًا كخبير في مجموعة العمل الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة بشأن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، بالإضافة إلى فريق العمل التابع للأمم المتحدة المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير. كان جان سابقًا رئيسًا لمكتب شمال إفريقيا التابع لمركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن DCAF، حيث قام بتنسيق برامج إدارة قطاع الأمن وإصلاح قطاع الأمن في ليبيا.

عماد الدين بادي هو باحث مستقل متخصص في الحوكمة، وتحقيق الاستقرار في فترات ما بعد الصراع، والأمن الهجين، وبناء السلام. يعمل حاليًا كمستشار في الشأن الليبي في مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن DCAF ومحلل أول للمبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. عماد الدين هو أيضًا زميل أول غير مقيم في برنامج الشرق الأوسط في المجلس الأطلسي.

سامويل كونغ هو مسؤول المشاريع في قسم الأعمال والأمن في مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن DCAF. يركز عمله على تنظيم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على المستويين الوطني والإقليمي. يدعم سامويل أيضًا أنشطة التنفيذ والتوعية لمنتدى وثيقة مونترو. وهو حاصل على درجة الماجستير في الشؤون الدولية من المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية في جنيف.

روبرت ماجي هي مساعد مشروع في قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لمركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن DCAF، حيث يركز عملها على ليبيا واليمن. حاصلة على درجة الماجستير في العلاقات الدولية والعلوم السياسية من معهد الدراسات العليا الدولية والتنمية في جنيف ودرجة

1 الصندوق الاستثماري للمساعدة في تنمية قطاع الأمن في شمال أفريقيا (TFNA)، هو آلية التمويل المشترك التي يتم بموجبها تنفيذ برامج مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن في شمال إفريقيا. يتم تمويل الصندوق حاليًا من قبل فرنسا وألمانيا ولوكسمبورغ وهولندا وسويسرا. لمزيد من المعلومات حول الصندوق يرجى استخدام الرابط التالي:

<https://dcaf.ch/trust-fund-north-africa>

## الديناميكيات الرئيسية لتوفير الأمن للبنية التحتية للنفط والغاز في ليبيا

لطالما كانت مسألة توزيع عائدات النفط والغاز - التي تمثل جميع الإيرادات العامة للبلاد تقريبًا - ولا زالت أحد المحركات الرئيسية للصراع الليبي منذ عام ٢٠١١. تمثل التوترات الحالية بين مصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط حول طرق توزيع عائدات النفط والغاز جزءًا من المظالم والخلافات حول النظام الاقتصادي لليبيا المستمرة منذ فترة طويلة. في العديد من الحالات، أصبحت السيطرة الإقليمية على البنية التحتية للنفط والغاز سلاحًا يستخدم من قبل القوى المختلفة، وهو ما يعرض الإستدامة الاقتصادية لهياكل الحكم في البلاد للخطر. وبالتالي، فإن الأمن الفعال والخاضع للمساءلة للبنية التحتية للنفط والغاز هو حجر أساس في بناء سلام مستدام في ليبيا وعنصر حاسم في إصلاح قطاع الأمن.

على مدى التاريخ أسهم أمن البنى التحتية للنفط والغاز في ضمان تعاون المجتمعات المحلية من خلال تجنيد الشباب المحليين في قوات حماية تلك البنى، ولكن في حالات معينة أصبحت هذه القوات - ولا سيما حرس المنشآت النفطية - ميسسة من أجل تحقيق أجندات شخصية. أما في الآونة الأخيرة فقد أنشأت عدد من الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة مواقع لها في المنشآت النفطية، متجاوزة خطط الحماية المحلية. أدى احتمال الوجود الدائم للشركات العسكرية والأمنية الخاصة الأجنبية إلى نشوء مخاوف من أن السلطات الليبية قد تواجه ضغوطًا متزايدة لقبول أجندات سياسية أجنبية. بعد اتفاق وقف إطلاق النار الأخير الموقع في أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٢٠، تم استئناف إنتاج النفط وصادراته، وانسحبت أغلب الشركات العسكرية والأمنية الخاصة من المنشآت الرئيسية، وأصبحت تتمركز حاليًا في مناطق مجاورة لتلك المنشآت. في موازاة ذلك، أدت التطورات الأخيرة التي أعقبت وقف إطلاق النار إلى اتفاق على توحيد حرس المنشآت النفطية وهي خطة لم تُحدد تفاصيلها بعد.

وعلى ضوء هذه التطورات، تطرقت الندوة إلى القضايا المتعلقة بأمن البنية التحتية للنفط والغاز، لا سيما حوكمة كل من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وحرس المنشآت النفطية، فضلاً عن دور الحكم المحلي في معالجة المخاطر الأمنية وحقوق الإنسان.

## التحديات الرئيسية أمام حوكمة أمن البنية التحتية للنفط والغاز<sup>2</sup>

يوصل قطاع النفط والغاز في ليبيا تطبيق نهج «تقليدي» لإدارة مخاطر الصحة والسلامة والبيئة (HSE) بدلاً من أن اتخاذ نهج «المسؤولية الاجتماعية للشركات» أو نهج يأخذ بوضوح مخاطر الأمن وحقوق الإنسان في عين الاعتبار. لدى المؤسسة الوطنية للنفط العديد من الشركاء الدوليين، وقامت كل شركة من الشركات التابعة لها (شركات التشغيل) بتطوير وإعداد إجراءات الصحة والسلامة والبيئة الخاصة بها، حيث تضمن كل شركة فرعية الأمن المباشر لمنشآتها وتنسق أمن المحيط مع حرس المنشآت النفطية. ما فاقم من هذا الوضع الصعب هو حقيقة أن المؤسسة الوطنية للنفط أعلنت أنه أنها لم تعد قادرة على تمويل حرس المنشآت النفطية من ميزانيتها الخاصة بعد عام ٢٠١١ وطالبت الحكومة بإعادة تولي مسؤولية تمويل والإشراف على حرس المنشآت النفطية.

تم إنشاء حرس المنشآت النفطية عام ١٩٩٩ في عهد القذافي كقوة محايدة لحماية البنية التحتية النفطية في ليبيا من أعمال التخريب والحصار، ولكن سرعان ما بدأت قوات حرس المنشآت النفطية في يوليو ٢٠١٣ باستخدام البنية التحتية النفطية الليبية و تسييسها من خلال عمليات الحصار، بينما أصبحت هذه القوات مهجنة بشكل متزايد<sup>3</sup> حيث قامت بدمج عدد كبير من أفراد الجماعات المسلحة في صفوفها<sup>4</sup>. شهد عام ٢٠١٦ تحولاً إضافياً في الديناميكيات، ففي حين كان التنافس بين المجتمعات المحلية للحصول على مصدر ثابت للدخل عاملاً مهماً وراء عمليات الحصار الجزئي في السابق، مثل عمليات

2 يمكن مشاهدة المؤتمر، الذي عُقد في ٢ ديسمبر / كانون الأول ٢٠٢٠، على قناة مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن DCAF على اليوتيوب على الرابط التالي:

<https://www.youtube.com/watch?v=OeYcaSr-QLc&t=2338s>

3 يشير مفهوم التهجين «بشكل أساسي إلى» مدينة «توفير الأمن، لا سيما في الحالات التي يعوض فيها الوسطاء نقاط الضعف التي تعاني منها دولة مشكّلة قانونيًا. من الناحية العملية تعمل المؤسسات الأمنية الرسمية للدولة جنبًا إلى جنب مع مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة المسلحة غير الحكومية أو شبه الحكومية. في حين أن بعض هذه الجهات المسلحة «غير الرسمية» تتحدى الدولة بشكل مباشر، إلا أن البعض الآخر يعمل أو يتعاون معها - مما يخلق بدوره بيئة «هجينة». لمزيد من المعلومات عن التهجين في ليبيا، انظر: عماد الدين بادي، «استكشاف الجماعات المسلحة في ليبيا: وجهات نظر حول إصلاح قطاع الأمن في بيئة هجينة» (مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن DCAF، ٢٠٢٠).

4 للحصول على جدول زمني للصراع في ليبيا، انظر: <https://www.reportinglibya.org>

الحصار التي نفذها حرس المنشآت النفطية، فقد ركز المشير خليفة حفتر في عام ٢٠١٦ على تسييس السيطرة على حقول النفط لتحقيق أجندته الشخصية. ومنذ ذلك الحين قام حفتر بتنظيم العديد من عمليات الإغلاق واسعة النطاق، مما تسبب في خسائر فادحة في إيرادات الدولة - وهو أحد الأسباب الرئيسية للخلافات بين السلطات المتنافسة في جميع أنحاء البلاد.

منذ الإطاحة بمعمر القذافي في عام ٢٠١١، أصبح الاعتماد على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أحد السمات الهامة في حماية البنية التحتية في قطاع الصناعات الاستخراجية الليبي، ولذا أصبحت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة - لا سيما مركباتها وموظفيها - أكثر ظهوراً للعلن. إذا كانت الجهات الفاعلة في قطاع النفط والغاز ترغب في التعاقد مع خدمات أمنية خاصة، فيجب عليها التعاقد مع شركة أمنية محلية - أي كيان ليبي مسجل كشركة عن طريق وزارة الداخلية ويمتلك التراخيص المناسبة للانخراط والعمل في هذا المجال. يحظر القرار رقم ٢٤٨ لسنة ٢٠١٢<sup>5</sup> رسمياً الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الأجنبية من العمل في ليبيا، لذلك أنشأت العديد من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الدولية الكبيرة فروعاً محلية أو بدأت بتكوين فرق مشتركة للتعاون مع الشركات المحلية. مع أن هناك نقص في البيانات الشاملة عن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ونطاق الخدمات التي تقدمها في ليبيا، إلا أن دور تلك الشركات قد أثار مخاوف بشأن احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. يؤدي عدم وجود إطار قانوني وسياسي مناسب أو سلطة مخصصة لتنظيم أنشطة تلك الشركات إلى تفاقم هذه المخاوف، لا سيما أن الحظر المفروض قانونياً على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الأجنبية العاملة في ليبيا لا يُطبق في الواقع العملي.

كما سلطت الندوة الضوء على أن المؤسسة الوطنية للنفط ليست مؤسسة حكومية في حد ذاتها، إلا أن العديد من أصحاب المصلحة الوطنيين يتوقعون منها تقديم خدمات مجتمعية، مما يؤدي إلى عدم وضوح تفويضها للعامة. وبالتالي، وعلى الرغم من نوايا مصطفى صنع الله الساعية لإبقاء قطاع النفط والغاز بمعزل عن الصراع، إلا أنه توجب على المؤسسة الوطنية للنفط أن تقم نفسها بشكل متزايد في المشهد السياسي في البلاد، لا سيما أن الإصلاحات الاقتصادية وضعت المؤسسة في خلاف مباشر مع مصرف ليبيا المركزي بشأن مسألة توزيع الإيرادات. اتفق الطرفان - المؤسسة الوطنية للنفط ومصرف ليبيا المركزي - مبدئياً على تشكيل لجنة لمعالجة بعض هذه القضايا بشكل مشترك، إلا أن هذه الآلية قد تستعمل كأداة لتصفية الحسابات بين القوى السياسية في ليبيا، و قد تضع المصدر الأساسي للسلطة والنفوذ في البلاد في موضع خلاف على مستوى المؤسسات.

استنتاجاً مما سبق، تقع إعادة هيكلة حرس المنشآت النفطية في صميم اعتبارات الإصلاح لأسباب واضحة، وفي حين يوصي البعض بحل حرس المنشآت النفطية وإعادة بنائه من الصفر، إلا أن السؤال الأهم هي ما إذا كانت هذه القوة يجب أن تخضع لوزارة الدفاع أو المؤسسة الوطنية للنفط، وهي مسألة ما زالت دون حل. عملية كهذه ستأخذ في الاعتبار درجة عسكرية هذا الجسم في المستقبل. بالإضافة إلى ذلك، إن توفير الموارد البشرية من قبل الدوائر المحلية لحرس المنشآت النفطية - إذا تم إصلاحه - يمكن أيضاً أن يخلق فرص عمل ويساعد بالتالي في حل المظالم التي عبر عنها أفراد تلك المجتمعات، إلا أن الاستقطاب الحالي الذي يتصف به المناخ السياسي في ليبيا يثير سؤالاً هاماً وهو ما إذا كان إدماج الأطراف المحلية في عملية إعادة هيكلة حرس المنشآت قد يزيد من احتمالية استخدام البنية التحتية النفطية الليبية كسلاح من خلال عمليات الحصار والإغلاق من قبل هذه المجتمعات.

بالإضافة إلى الاعتبارات المذكورة أعلاه، وفي سياق استخدام البنية التحتية للنفط والغاز كأداة ضغط، ناقشت الندوة الخلاف طويل الأمد بين مصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط والمصحوب بأزمات الحوكمة المستمرة على المستوى الوطني، فقد أدى التوزيع غير المتكافئ لعائدات النفط تدريجياً إلى تدهور العلاقات مع المجتمعات المحلية، وأدى تزايد عدم المساواة بالتالي إلى تفاقم المظالم أوساط مجتمعات منطقتي برقة ووزان، موطن معظم حقول النفط الليبية.

في هذا السياق، لا يمكن فصل المناقشات حول حماية البنية التحتية للنفط والغاز عن رفاهية وسلامة المجتمعات المحيطة التي وفي كثير من الأحيان لا ترى أي تحسن للظروف المعيشية أو الخدمات المقدمة على المستوى المحلي من خلال الإيرادات المتولدة من مناطقهم. في حين أن هذه القضايا تعود إلى ما قبل ثورة ٢٠١١ وما تلاها من استخدام عائدات النفط كأداة ضغط

5 لمزيد من المعلومات حول القرار رقم ٢٤٨ لسنة ٢٠١٢ بشأن حظر دخول الشركات الأمنية الأجنبية إلى ليبيا، راجع:

<https://security-legislation.ly/node/34753>

في سياق الحرب الأهلية<sup>6</sup>، إلا أن الافتقار إلى استجابة واضحة من السلطات المركزية في طرابلس مهد الطريق أمام تسييس هذه المظالم من قبل أطراف داخل حرس المنشآت النفطية - و تحديداً من قبل القوات المسلحة العربية الليبية التابعة للمشير خليفة حفتر مؤخرًا. في هذا الصدد، تم استخدام الحصار لتعزيز النفوذ السياسي، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، وكانت هذه المصالح الضيقة هي الدافع وراء الحصار الذي قام به حفتر في يناير / كانون الثاني ٢٠٢٠، والذي فرض قبل يومين من مؤتمر برلين على الرغم من وصفه بأنه نتاج مظالم مجتمعية محلية على مستوى القبائل. ما زالت مثل هذه الحصارات حقيقة واقعة يواجهها الاقتصاد الليبي، ففي مناسبات متعددة في يناير ٢٠٢١، أعلن أعضاء من حرس المنشآت النفطية في شرق ليبيا إغلاق منشآت مختلفة بسبب عدم دفع الرواتب، وهي مشكلة من غير المرجح أن يتم حلها ما لم تتفق الإدارات المتنافسة في البلاد على آلية مستدامة لصرف عائدات النفط. تبرز هذه القضية بشكل أكبر عند الأخذ في الاعتبار أن التحدي الأكثر خطورة لاستدامة إنتاج النفط يأتي من تخريب البنية التحتية - وهو تخريب يشارك فيه أعضاء في حرس المنشآت النفطية بشكل مباشر وغير مباشر.

6 في أواخر عام ٢٠٠٨، نظمت «حركة غضب فزان»، المكونة أساسًا من الشباب من إقليم فزان العديد من الاعتصامات حول حقل الشراة النفطي. حشدت هذه المظاهرات الدعم عبر مناطق فزان - متجاوزة الانقسامات العرقية والقبلية - وتأسست على المظالم التي تمتد من الظروف المعيشية السيئة إلى نقص فرص العمل المحلية في حقول النفط في فزان. ولا تزال مثل هذه الاحتجاجات بارزة، حيث واصلت الحركة تنظيم مظاهرات حول حقل الشراة النفطي حتى في أعقاب الثورة. ويعكس هذا الاتجاه أيضًا الإغلاق الذي استمر لمدة عام والذي نظمه قائد حرس المنشآت النفطية في شرق البلاد جتران في عام ٢٠١٣ والذي استند إلى المظالم المحلية للاستمرار في هذه الجهود والتي تعكس هذا التوجه.

## المعايير الدولية والممارسات الجيدة لأمن البنية التحتية للنفط والغاز

يشمل مصطلح «الشركات العسكرية والأمنية الخاصة» جميع الشركات التي تقدم خدمات عسكرية أو أمنية أو كليهما، بغض النظر عن كيفية وصفها لنفسها. تشمل الخدمات العسكرية التي تقدمها الشركات (على سبيل المثال لا الحصر) الدعم المادي والفني للقوات المسلحة، وأنشطة التخطيط الاستراتيجي أو الاستخبارات أو التحقيق أو التدريب ذات الآثار العسكرية، ومراقبة الأرقام الصناعية، والأنشطة الأخرى ذات الصلة. أما الأنشطة الأمنية فتشمل (على سبيل المثال لا الحصر) حراسة وحماية الأشخاص والأشياء (سواء كانت حماية مسلحة أو غير مسلحة) وأي نوع من الأنشطة التدريبية ذات الوظيفة الأمنية<sup>7</sup>.

تستند المعايير الدولية والممارسات الجيدة التي تركز على تنظيم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة - وهي وثيقة مونترو ومدونة قواعد السلوك الدولية لمقدمي خدمات الأمن الخاصة<sup>8</sup> - إلى التجارب المتعلقة بحالات النزاع المسلح والبيئات المعقدة. وهي توضح الواجبات التنظيمية للدول ومسؤولية الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، لا سيما في النزاعات المسلحة والبيئات المعقدة، وتؤكد أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة يجب ألا تعمل في فراغ قانوني في مثل هذه الأوضاع. كما أنها توفر رؤى قيمة حول كيفية تفعيل طريق للتقدم إلى الأمام في السياق الليبي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المبادئ الطوعية بشأن الأمن وحقوق الإنسان (VPS) تمنح الأعمال التجارية التي تعتمد على مزودي الأمن من القطاعين العام و / أو الخاص من أجل تأمين عملياتها التجارية خارطة طريق من أجل احترام حقوق الإنسان في عملياتها. كما تجمع مجموعات العمل المحلية بين الشركات والحكومات والمجتمع المدني لمعالجة التحديات الأمنية.

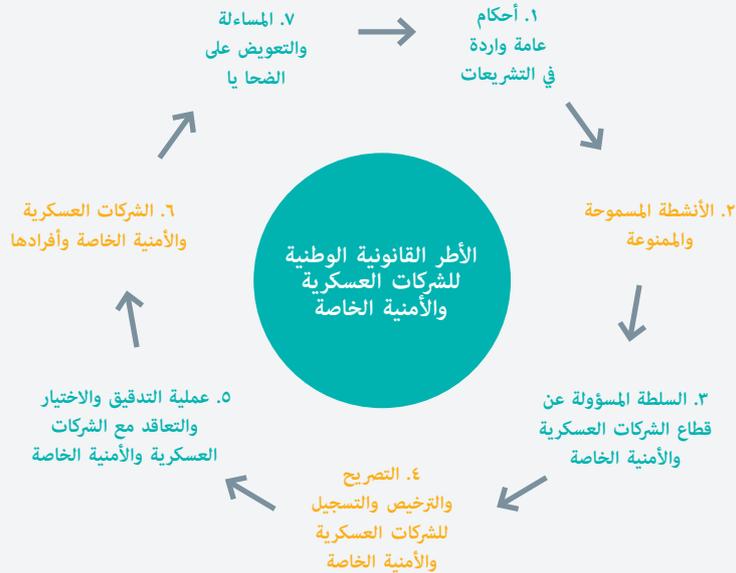
لمزيد من المعلومات، قم بزيارة مواقع الويب الخاصة بمنتدى وثيقة مونترو (<https://www.montreuxdocument.org>) وقسم الأعمال والأمن في مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن (<https://businessandsecurity.dcaf.ch>).

7 يستخدم تقرير المؤتمر هذا تعريف وثيقة مونترو للشركات العسكرية والأمنية الخاصة. تصف المادة ٤٧ من البروتوكول الأول الإضافي لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، التي تحدد التمييز القانوني بين «الشركات العسكرية والأمنية الخاصة» و «المرتزقة» في القانون الدولي، المرتزق بأنه شخص: (١) يجري تجنيده خصيصاً للقتال في نزاع مسلح؛ (٢) يشارك فعلاً ومباشرة في الأعمال العدائية؛ (٣) يحفره أساساً إلى الاشتراك في الأعمال العدائية، الرغبة في تحقيق مغنم شخصي؛ (٤) ليس من رعايا أحد أطراف النزاع أو متوطناً في إقليم يسيطر عليه أحد أطراف النزاع؛ (٥) ليس من أفراد القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع. (٦) ليس موفداً في مهمة رسمية من قبل دولة ليست طرفاً في النزاع بوصفه عضواً في قواتها المسلحة. 8 تم اعتماد وثيقة مونترو في عام ٢٠٠٨، وهي نتيجة مبادرة مشتركة أطلقتها سويسرا واللجنة الدولية للصليب الأحمر. تعتبر الوثيقة هي الأولى ذات الأهمية الدولية لإعادة التأكيد على الالتزامات الحالية للدول فيما يتعلق بأنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. تذكر وثيقة مونترو، دون تبني موقف بشأن شرعية الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، بالالتزامات القانونية الدولية القائمة وتقدم مجموعة من الممارسات الجيدة لإرشاد الدول لاتخاذ تدابير وطنية لتنفيذ التزاماتها. كما إنها ليست معاهدة ملزمة قانوناً ولا تنشئ التزامات قانونية جديدة. من المهم ذكر أن الوثيقة لا تنطبق فقط على الدولة الإقليمية (التي تعمل فيها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة) ولكن أيضاً على دولة المنشأ (التي توجد فيها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة) والدولة المتعاقدة (في الحالات التي يتم فيها التعاقد مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة من قبل الدولة).

بناء على أحكام وثيقة مونترو تخاطب مدونة السلوك الدولية للشركات الأمنية الخاصة شركات الأمن الخاصة مباشرة، وتطلب من الشركات الموقعة عليها «الالتزام بالتوفير المسؤول للخدمات الأمنية من أجل دعم سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان لجميع الأشخاص، وحماية مصالح عملائها». تنطبق مدونة السلوك الدولية للشركات الأمنية الخاصة بشكل أساسي على الخدمات الأمنية المقدمة في «بيئات معقدة»، ومع ذلك، فإن معاييرها وتوصياتها هي ذات صلة بالبيئات غير المعقدة. أما الهيئة الإدارية بمدونة السلوك، فجميعها مدونة السلوك الدولية للشركات الأمنية الخاصة، فهي مبادرة لأصحاب المصلحة المتعددين مبنية على ثلاث ركائز متساوية تمثل الدول والشركات العسكرية والأمنية الخاصة ومنظمات المجتمع المدني.

## التوصيات

- يجب أن يكون تعزيز الحوكمة الرشيدة لأمن البنية التحتية للنفط والغاز في ليبيا - أي من خلال إصلاحات حوكمة حرس المنشآت النفطية والشركات العسكرية والأمنية الخاصة - جزءًا من المناقشات الجارية حول إصلاح قطاع الأمن لضمان معالجة المشكلة بشكل شامل و في وقت مبكر. يجب أن تركز هذه الجهود على المستويين الوطني والمحلي كون المجتمعات تتأثر بشكل مباشر بعمل الجهات الأمنية التي تحرس المنشآت.
- تمت صياغة وثيقة مونترو لحالات صراع مماثلة للسياق الليبي. لذلك يمكن أن تنظر ليبيا في دعم وثيقة مونترو كدليل على الإرادة السياسية لتعزيز تنظيم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة العاملة على أراضيها. بالإضافة إلى ذلك، ستوفر عضوية منتدى وثيقة مونترو لليبيا إمكانية الوصول إلى حوار مستمر حول الدروس المستفادة والممارسات الجيدة والتحديات المتعلقة بتنظيم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.
- يجب على الدول المتعاقدة مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة العاملة في ليبيا أو التي تستضيفها أن تدعم وثيقة مونترو وتنفذ معاييرها وممارساتها الجيدة من خلال لوائحها الوطنية الخاصة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة.
- يجب على الحكومة الليبية إنشاء إطار قانوني سوي لضمان التنظيم المناسب للشركات العسكرية والأمنية الخاصة العاملة في البلاد. يجب أن يحدد الإطار أنواع الخدمات التي يمكن للشركات العسكرية والأمنية الخاصة أن تقدمها وأن يتطرق لأنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الأجنبية. يجب أن تتضمن اللائحة أيضًا المعايير الدولية ذات الصلة والممارسات الجيدة الواردة في وثيقة مونترو ومدونة قواعد السلوك الدولية.



- يجب أن يستخدم قطاع الصناعات الاستخراجية (شركات النفط الدولية/العالمية، والشركات المحلية، بما في ذلك المؤسسة الوطنية للنفط) نفوذه الاقتصادي الناتج عن عمليات الشراء لضمان عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي تتعاقد معها على مستوى عالٍ تماشيًا مع مسؤولياتها بموجب مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ويجب على قطاع الصناعات الاستخراجية (شركات النفط الدولية/العالمية، والشركات المحلية، بما في ذلك المؤسسة الوطنية للنفط) التأكد من أن مشترياته من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تتوافق تمامًا مع اللوائح الوطنية و مع المعايير الدولية والممارسات الجيدة المتعارف عليها. يمكن أن تعتمد أيضًا بشكل خاص سياسات تحفز التعاقد مع شركات معتمدة من قبل جمعية قواعد السلوك الدولية.

أظهرت مجموعات العمل متعددة الأطراف/أصحاب المصلحة القائمة على المبادئ الطوعية - والتي تجمع بين الجهات

■ الأمنية العامة والخاصة والسلطات الوطنية والمحلية وقطاع الصناعات الاستخراجية (شركات النفط الدولية والشركات المحلية ومن بينها المؤسسة الوطنية للنفط) والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني - إمكانيات كبيرة في الحفاظ على الأمن وفض النزاعات وبناء السلام في سياقات مماثلة. البناء على جهود هذه الجهات - على المستوى المحلي بالذات (على سبيل المثال في فزان) - قد يعزز اليات منع الصراع و المشاكل الأمنية و إنتهاكات حقوق الإنسان، و قد توفر هذه الجهات أيضاً مساحة للوساطة والتيسير للتفاوض على الحلول، بما في ذلك الإنصاف القانوني، عند وقوع الحوادث. وقد يمنع هذا أيضاً من استغلال المظالم المحلية في تنظيم عمليات حصار المطولة.

■ في ضوء الحصار المتكرر الذي تفرضه الوحدات التابعة لحرس المنشآت النفطية، يجب ألا يسعى الإصلاح الشامل لحرس المنشآت النفطية فقط على حل أوجه القصور الإدارية والرقابية التي أدت إلى عمليات الحصار (مثل صرف الرواتب)، ولكن التركيز أيضاً على تعزيز الثقة والشفافية بين قيادة المؤسسة الوطنية للنفط وحرس المنشآت النفطية.

■ بالنظر إلى التحديات في جوانب الأمن وحقوق الإنسان المذكورة خلال الندوة، ينبغي تشجيع حرس المنشآت النفطية على تبني المعايير الدولية والممارسات الجيدة لوحدة حماية الصناعات الاستخراجية، لا سيما فيما يتعلق بالتدقيق في خلفيات الأفراد التابعين له وتدريبهم، والمعايير التشغيلية - بما فيها تلك المعنية بسياسات استخدام القوة وآليات المساءلة.



**DCAF** Geneva Centre  
for Security Sector  
Governance

**[www.dcaf.ch](http://www.dcaf.ch)**

**DCAF - Geneva Centre for Security Sector Governance**

Chemin Eugène-Rigot 2E

P.O. Box 1360

CH-1211 Genève 1

